أدوار المرأة الإجتماعية
آفاق التحول من النظام البطريركي...إلى النظام التشاركي

لشطر ربيعة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم النفس
جامعة عنابة

ملخص:

نسعى في هذا المقال إلى الوقوف عند أدوار المرأة الإجتماعية، وكذا إبراز فاعليتها في ظل التحولات العميقة والسريعة التي تشهدها المجتمعات على إختلاف ثقافاتها وتنوعها إنطلاقا من موروثها الإجتماعي التقليدي، مرورا بالحركات النضالية النسوية ووصولا إلى أدوارها التنموية الحديثة.

Résumé :

On essaye dans cet article de mettre la lumière sur les rôles sociaux de la femme ainsi que son efficacité, et ce dans le cadre des transformations profondes et rapides que connaissent les cultures sont diverses. Cette diversité prend sa source d'héritage social traditionnel tout en passant par les mouvements féministes pour finir par ses rôles modernes de développement.

مقدّمة:

الدور من المفاهيم السوسيولوجية الجوهرية في تحليل البناء والأداء الوظيفي للنظم الإجتماعية بما فيها من مركبات فردية وجماعية تنظيمية.

يعتبر العالم **رالف لينتون** ابرز من تناولوا مفهوم الدور في بعده العلمي، فقد ربط في كتابه الأساس الثقافي للشخصية[1] بين مفهوم الدور الإجتماعي ومفهوم المركز وأعتبره:

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، الجزائر2016

" جملة من المهام والواجبات والحقوق، وكذا السلوك المرتقب من الفرد أو المنظمة في موقع إجتماعي معين". فالدور عنده بهذا المعنى شيء خارج عن الفرد وناتج عن ضغوط النظام الإجتماعي السائد والذي يرسم لكل واحد أدواره ووظائفه كما يساهم من جهة أخرى في تسهيل أو إعاقة أداء هذه الدوار، وفي توجيهها وتعديلها، وعليه فهي غير ثابتة تماما، بل قابلة للتغيير وفقا ما تتطلبه مصلحة المجتمع.
إن الدور الإجتماعي من هذا المنظور أداة لتقسيم العمل من أجل تحقيق التكامل و إنجاز الأهداف المجتمعية، سواء كانت إقتصادية أو ثقافية أو سياسية... في إطار من حرية التفاعل الإرادي للإنسان وذاتيته وفقا للنمط الإجتماعي السائد ونوع العلاقات بين الأفراد والمؤسسات.
يقدم **رالف لانتون Ralph Linton** مساهمة أساسية في نظرية الأدوار، نراه يميز الأوضاع المعطاة والمكتسبة، المكانات الحالية والكامنة وتوقعات المكانات، ما يسترعي انتباه **"لانتونّ** هو نقطة الوصل الذي تحتله مفاهيم الوضع – المكانة- والدور بين الفرد والثقافة، كما أن نظريته عن الشخصية النمطية تسمح بتفسير الأنماط الفردية للعلاقة مع الثقافة التي لا يعرف أي فرد محتواها[2].
يظهر مفهوم الدور كتصوير عقلي يصف السلوكيات الإنسانية وعنصرا من عناصر الشخصية أيضا، ويشير منظرو دراسات الدور إلى صدمة تعلم الأدوار ضمن عملية التكيف وإعداد وعي الذات، وإلى قيمتها ككابح معياري يبين الشخصية، ويشيرون إلى أهمية التوقعات وتعددية الأدوار.
إنطلاقا من هذا الطرح سنحاول الوقوف عند أدوار المرأة الاجتماعية، وكذا إبراز فاعليتها في ظل التحولات العميقة والسريعة التي تشهدها المجتمعات على اختلاف ثقافاتها وتنوعها، انطلاقا من موروثها الإجتماعي التقليدي، مرورا بالحركات النضالية النسوية ووصولا إلى أدوارها التنموية الحديثة.

1- الوضعية الإجتماعية المختزلة للمرأة في ظل النظام البطريركي

قبل خوض البحث حول الأدوار الإجتماعية للمرأة ينبغي التذكير أن إثارتنا لقضايا المراة عموما يدفع بنا إلى أن نجد أنفسنا في قلب المواجهة بين التقليد والحداثة، فتاريخ المرأة الإنساني يرتبط بكثير من المآسي والإضطهاد والعنف، فالمجتمعات التقليدية جميعها تشترك في تبني فكرة أن الرجال متفوقون على النساء وبالتالي فسيطرتهم تبدو أمرا مشروعا، وتعتقد كل هذه المجتمعات بوجود طبيعة أنثوية وطبيعة ذكورية وأن إجابيات وسلبيات الأفراد يحددها جنسهم، وهكذا فالرجال أقوياء وشجعان ويحبون القتال طبيعيا، بينما النساء ضعيفات وخائفات... يحقق الرجال ذاتهم عبر خوض الحرب بينما تحقق النساء ذاتهن عبر الأمومة.
ينتج عما سبق تقسيم المهام – الأدوار – على اساس الجنس، فيخصص للرجال المجال الإنتاجي والإجتماعي والسياسي، ويخصص رللنساء مجال الإنجاب –إنجاب الأطفال- والبيت والعائلة وهو ما يشكل وظيفتهن الأساسية، أي تدبير الحياة المنزلية وهو ما نسميه اليوم بالرعاية.
يملك الرجال جميع السلطات بطريقة مشروعة، بينما توجد المرأة في العائلة تحت الوصاية بشكل دائم، فللأب سلطة على بناته، وللزوج سلطة على زوجته، وللأخوة سلطة على أخوتهم، وليس للنساء نفس الحقوق التي للرجال[3].
إنها الهيمنة الذكورية كما سماها **بيار بورديو Pierre Bourdieu** [4]التي تشيع ممارستها على الصعيد الكوني بإعتبارها ظاهرة طبيعية، متجذرة في إختلاف الجنسين، غير ان هذه الهيمنة في الواقع هي نتيجة بناء تاريخي مقام انطلاقا من عناصر متماثلة (...) على قاعدة الإختلاف الملاحظ، يقوم نظام من التصنيف كوني يقابل في جميع المجالات: بين الأعلى والأسفل، الحار والبارد، النشيط والسلبي، والولج والمولج، الثمين والزهيد، القوي والضعيف.
تعتبر الدونية الجسدية للنساء في أغلبية الأحيان مبررا لتبعيتهن والأمر بسيط للغاية: القوي يسيطر على .الضعيف، إنه قانون الطبيعة الذي يجعل الذكور يسيطرون على الإناث. بالنسبة لأنصار هذه الأطروحة تتلازم الدونية الجسدية مع الدونية الفكرية والأخلاقية وبالتالي فإن النساء في حاجة لأن تسيرن من طرف الرجال. ويتبنى العديد من المفكرين هذه الفكرة مثل **جون جاك روسو** فهو يرى إن واجبات النساء في كل الأزمنة، وما يجب أن يتعلمنه منذ الطفولة هو أن يعجب الرجال بهن، وأن يكن مفيدات لهم، وأن

يحصلن على حبهم وتبجيلهم، وأن يكن مفيدات لهم، وأن يحصلن على حبهم تبجيلهم، وأن يقمن بتربيتهم أطفالا وعلاجهم كبارا وأن يقدمن لهم النصح والمواساة، وأن يجعلن حياتهم ممتعة وعذبة .

ويفسر الإتجاه الأنتروبولوجي سيطرة الرجال برغبتهم في ضمان أبوتهم بالقول بتلائم السيطرة الذكورية مع إرادة تملك قدرة النساء البيولوجية على الإنجاب لأن هذه القدرة هي ما يجعل من المرأة مرأة، فالرجال يتملكون النساء ويراقبون بدقة نشاطهن الجنسي للتأكد من أن أبنائهم من صلبهم، إنها الفدية التي تؤديها النساء على إمتلاكهن إمتياز مفرطا في أهميتها هو لإنجاب[5].

يسيطر الرجال على النساء ويراقبون ما هو سلبي في الطبيعة الأنثوية. وهذا ما يفسر التناقض التالي: في الوقت الذي يتميز فيه الدافع الجنسي الذكوري باللا محدودية ويعتبر مع ذلك طبيعيا، تتم مراقبة اللبيدو الأنثوي، مع إجبارية العذرية عند الزواج، والإخلاص الجنسي المطلق للزوج. ولتحقيق مراقبة مشددة على النساء ينبغي حرمانهن، منذ الطفولة من حق التمتع بأنفسهن، وحرمانهن ونفيهن إلى عالم الخدمات المنزلية واحتقارهن. تقول:" يجب إقناع النساء بدونيتهن وتذكيرهن بأن عدم تمتعهن بالحرية راجع إلى أنهن سيسئن إستعمالها لو تتمتعن بها. وإذا حرمن من تحصيل المعرفة فذلك يعود لكونهن ناقصات ذكاء وقدرة على إبداء الرأي[6]".

وتضيف **هيريتيي** أنه: " يجب إحتقارهن بما فيه الكفاية حتى يصل بهن الأمر إلى إعتبار خضوعهن وضعية طبيعية".

إن استبطان النساء لدونيتهن في مقابل السيطرة والهيمنة الذكورية هي روح النظام البطريركي، والذي يندرج ضمن نظام فكري يعلي من قيمة الذكر ويحط من شأن الأنثى في كل زمان ومكان، يتعلق الأمر بإختلاف المكانة التي يحتلها الجنسان حسب سلم القيم.

فالبطريركية نظاما أخلاقيا أضفى الشرعية على سلطة الذكر، بعد أن تمكن من ضبط حركية جسد المرأة، وتقنين فعلها الجنسي، وبالتالي تحديد حركيتها ومصادرة حريتها، وهكذا نشأت منظومة من القيم والأعراف الإجتماعية والأخلاقية التي تعكس المباحات والمحرمات في المؤسسة الذكورية[7].

يرى **هشام شرابي:** " أن ظهور المجتمع الأبوي ذو النزعة البطريركية، والذي يتميز بسلطة أبوية أول ما تبدأ في العائلة بسلطة الأب البيولوجي، ثم تمتد إلى السلطة في البيئة الإجتماعية، والمتجسدة في علاقات المجتمع وحضارته ككل، فتكون السلطة بذلك ظاهرة وخفية في نفس الوقت، حيث يراها الفرد ويحس بها، أينما كان وحيثما توجه، فهي تحكم علاقاته المباشرة وغير المباشرة، ويتميز النظام الأبوي بلغة خاصة هي لغة جماعية تنفي الفرد والوعي الذاتي ، وتستبدلها بالوعي الجماعي، وبالتالي فهي إنعكاس للسلطة الأبوية والوعي البطريركي، وتظهر هذه اللغة إلى جانب لغة الحياة التى يتكلمها العامة حيث تظهر هذه الأخيرة أمامها ناقصة ومشوهة، وهي لغة يتقنها الخاصة وذوي السلطة، وينشأ الإنسان خلالها على أنها مهيمنة، وتمثل القيم العليا والحقائق السامية والغموض وعسر الفهم، على العكس من اللغة العامية التي هي لغة الأطفال والفقراء وعامة الناس، إن هذه اللغة (الأبوية) يكمن في أعماقها آليات السيطرة على جميع أشكالها الإيديولوجية في المفاهيم والتعابير والقيم والألفاظ والأساليب، وعلى جميع أشكالها المادية في وسائل القمع والسيطرة العنيفة المباشرة، وهي لغة غير قادرة على التعبير العلمي واستيعاب المعرفة، وهي لغة دفاعية تخشى التفاعل والحوار وتحتمي وراء الفكر الديني[8].

تعيش بعض النساء أيضا السيطرة الذكورية " **كحماية** "، ويعتبر التصور البطريركي المختزل، المرأة كائنا يعاني من القصور الأبدي، وتحتاج بالتالي للحماية مقابل خضوعها، ولازال الزواج والأمومة يوفران في غالب الأحيان للنساء وإلى يومنا هذا، حماية الزوج.

والغريب أن مسؤولية النساء أنفسهن بالغة في هذا الوضع، فالعديد من الأمهات كن ومازلن إلى اليوم يعملن في تربية أبنائهم على التمييز بين الأولاد والبنات. وفي هذا الصدد تقول **Germaine Tillion** :" فإذا كان الرجال يحتجزون النساء في هذه الوضعية الحقيرة فإن النساء هن اللواتي ربين الأولاد الصغار ونقلن لهم الفيروسات القديمة (...) فالنساء المسحوقات يصنعن صغارا جبابرة مغرورين وغير مسؤولين، ويشكلون معا ركائز مجتمع تزداد وحداته كميا بإنتظام وتضعف كيفيا[9]".

في ظل هذا التنظيم التقليدي البطريركي والذي يرتكز على قناعة خاطئة بخصوص دونية المرأة، فإن أدوارها ارتبطت بأعمالها المنزلية ودورها الإنجابي حمل – ولادة – رضاعة. وهو دور منحتها إياه طبيعتها الأنثوية، هذا بالنسبة للنساء اللواتي يقبعن في المنازل ويعشن في الغالب منعزلات عن العالم الخارجي ويعتبرن من الفئات المحظوظة، أما النساء الفقيرات فإنهن يقمن بالأعمال المنزلية (التنظيف، الكنس، غسل الثياب، الطبخ، العناية بالأطفال والأشخاص المسنين). زد على ذلك قيامهن بالأعمال الفلاحية (كزراعة الأرض، تربية الدواجن)، وبعض الصناعات التقليدية (كغزل الصوف، وصناعة الفخار) وكل هذه الأعمال تنجز في إطار الأسرة، فهي لا تدر دخلا خاصا للمرأة.

وكانت بنات العائلات الأكثر فقرا يتحولن إلى خدم في البيوت في سن مبكرة. إن الأشغال المنزلية شاقة جدا، ولكن عالم الرجال يستهين بها ويستحقرها. يقول **بيار بوردو Pierre Bourdieu** في كتابه الهيمنة الذكورية[10]: " أن نفس المهام بإمكانها أن تعتبر نبيلة وصعبة حينما ينجزها الرجال، أو لا معنى لها وهزيلة وتافهة حين تنجزها نساء، كما يذكرنا بذلك الإختلاف الذي بين الطباخ والطباخة، وبين الخياط والخياطة، ويكفي أن يستولي الرجال على مهام اشتهرت بأنها نسائية، ويقومون بإنجازها خارج الدائرة الخاصة حتى تصبح مهام نبيلة وتتحول إلى مهام جميلة."

ينبغي التذكير أن هذا النظام مازال قائما إلى يومنا هذا الذي هو سنة 2015، فالكثير من الرجال وحتى النساء لا زالوا يتقيدون به، وإن بدا أنه تلاشى واندثر مع قيام الثورات الصناعية التي انبعثت معها حركات منادية بالمساواة بين المرأة والرجل – كما سنرى لاحقا - . فهذا النظام لا زال صامدا في بوادي العالم الثالث، ترى **دونيز كانديوتي Deniz Kandiyoti** عالمة سياسة تركية أن هذه المعطيات صحيحة بوجه خاص في اطار ما تسميه بحزام البطريركية الممتد من المغرب إلى الصين[11].

ترى **رجاء بن سلامة** أنه في النظام البطريركي ينبغي التمييز بين نظامين أساسيين: نظام ترتيب الفوارق وهو اجتماعي وسلطوي، ونظام اختلاف الفوارق وهو ابداعي. فهي تقول " ربما يكون من الأجدى أن نفرع من النظام الاجتماعي المرتب للفوارق بين الذكر والأنثى نظاما ذا طبيعة سلطوية فكرية، يرتب الفوارق بينما هو ذكري وما هو أنثوي[12]".

1-1 - التنميط الجنسي للدور الإجتماعي للمرأة

تعاني النساء في هذا النظام إلى يومنا هذا من العنف بأشكاله، والذي عَرفه إعلان الأمم المتحدة[13] في مادته الأولى: **" أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه أذى، أو معاناة المرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذ القبيل، أو القصر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة."**

فلا يمكن حصر ممارسة العنف ضد المرأة في الإعتداء الجسدي أو اللفظي، سواء داخل الأسرة أو المجتمع العام على أهميته، وإنما يشمل القصر والإكراه والحرمان من الحرية. فالحرية بوصفها من أصالة الإنسان لا يجوز حرمان المرأة منها.

تعتبر الثقافة البطريركية أهم مولد للعنف ضد النساء، ذلك أن تعريف الهوية الجنسية والإجتماعية للرجل (فحولة، قوة، عنف...). يرتبط العنف بالخصائص البيولوجية والنفسية للذكر، وكذا بالأدوار التي يلعبها كل من الرجل والمرأة في سيرورة إعادة الإنتاج الإجتماعي، وكل مساس بهذه الأدوار ستكون له عواقب وخيمة على مكانة الأفراد.

تتسم منظومة القيم والأعراف بتشددها وانغلاقها، فداخل هذا النظام الذكوري تكون السلطة المطلقة للأب على الأبناء والزوجات، وتقوم التنشئة الإجتماعية بإ ستدخال قيم الطاعة والتبعية والذوبان في الشخصية الجماعية، ويصبح للإختلاف الجنسي دورا بارزا في تحديد الأماكن والأوضاع والمواقف.

إن أولوية الذكر أنطولوجية وليست تاريخية، والتمييز تجاه النساء يعد من طبيعة الأشياء، فهو تعبير عن الحقائق الطبيعية الثابتة وهو من أكبر تجليات العنف الممارس ضدهن[14].

إن دونية المرأة تنعكس على التقسيم الإجتماعي للعمل، الذي يرهن أدوارها في الزواج والإنجاب إلى درجة جعلت البعض يحصر أفقها في وضع " الأمومة الدائمة " إن تصلب الأعراف والعادات، وغياب

البدائل، غالبا ما يزيد من تعميق التمييز والحرمان، لذلك لا يمكن فهم العنف ضد النساء إلا بوصفه آلة سلطوية لإعادة إنتاج علاقات السيطرة والهيمنة بين الجنسين على الصعيد الأسري وداخل المجتمع العام.
يرى **بورديو** أن الهيمنة الذكورية متجذرة جدا في لا شعورنا، إلى درجة أننا لا نتمكن من إدراكها، ومتوافقة جدا مع توقعاتنا إلى درجة يصعب علينا إعادة النظر فيها (...) ويتساءل عن الميكانيزمات والمؤسسات التي تؤدي مهمة إعادة إنتاج " المذكر الأبدي " وكيف يتم تحويل الإختلافات البيولوجية إلى علاقات قوة ؟ ولماذا يتم تكريس السيطرة الذكورية كشيء يمشي من تلقاء ذاته؟.
يقول في هذا الصدد: " أن قوة النظام الذكوري تتراءى أمرا يستغني عن التبرير، ذلك أ ن رؤية مركزية الذكورة تفرض نفسها كأنها محايدة، وإنها ليست بحاجة إلى أن تعلن عن نفسها في خطب تهدف إلى شرعنتها، والنظام الإجتماعي يشتغل بإعتباره آلة رمزية هائلة تصبو إلى المصادقة على الهيمنة الذكورية التي يتأسس عليها. إنها التقسيم الجنسي للعمل، والتوزيع الصارم جدا للنشاطات الممنوحة لكل واحد من الجنسين، لمكانه وزمانه وأدواته، إنها في بنية الفضاء، مع التعارض بين مكان التجمع، السوق المخصصة للرجال، والمنزل المخصص للنساء[15]".
كما يضيف أيضا: " إن العالم الإجتماعي يبين الأجساد واقعا متجنسا، ومؤتمنا على مباديء رؤية مجنسة، وينطبق هذا البرنامج الإجتماعي المستدمج للإدراك على كل الأشياء في العالم، وفي المقام الأول على الجسد نفسه في حقيقته البيولوجية. إن البرنامج نفسه هو الذي يبني الإختلاف بين الجنسين البولوجيين وفق مباديء رؤية أسطورية للعالم متجذرة في العلاقة الإعتباطية لهيمنة الرجال على النساء، وهي ذاتها متأصلة مع تقسيم العمل، في حقيقة النظام الإجتماعي. هكذا بإمكان الإختلاف البيولوجي بين الجنسين أي بين الأجساد الذكورية والأنثوية، وبشكل خاص الإختلاف التشريحي بين الأعضاء التناسلية، أن يبدو إذا وكأنه التبرير الطبيعي للإختلاف المبني إجتماعيا بين النوعين، وبشكل خاص للتقسيم الجنسي للعمل. إن الجسد وحركاته بإعتبارها سجلات لمباديء كونية تخضع لعمل بناء إجتماعي، لا هي محددة بالكامل في دلالتها الجنسية تحديدا، ولا غير محددة بالكامل، فتدرك بالتالي كأنها شبه طبيعية. بحيث إن الرمزية المرتبطة بها هي في الوقت ذاته إصطلاحية، وبفعل أن مبدأ الرؤية الإجتماعية يبني الإختلاف التشريحي، وأن ذلك الإختلاف المبني إجتماعا يصبح الأساس والضمانة للرؤية الإجتماعية الطبيعية ظاهري التي تؤسسها، وهكذا فإنه لدينا علاقة سببية دائرية تحبس الفكرة في بداهة علاقات الهيمنة المتأصلة معا في الموضوعية على شكل تقسيمات موضوعية، وفي الذاتية على شكل ترسيمات معرفية، ولأنها منظمة بحسب هذه التقسيمات، تنظم إدراك تلك التقسيمات الموضوعية[16]".
في ظل هذا النظام يمثل الإنجاب الدور الرئيس للغالبية العظمى للنساء، ويشمل بصفة عامة ومبسطة الحمل والولادة وإرضاع الأطفال وتربيتهم ورعاية الأسرة، وعندما نقول الدور الرئيس نعني بأنه الدور الوحيد المعترف به للمرأة من طرف المجتمع، وموقف تقييم تأديتها لهذا الدور، وترتكز تربية البنت منذ استقبالها عند الولادة على تحضيرها إلى تأدية هذا الدور في أوانه على أحسن ما يرام، وتهيأ البنت وتشجع امرأة المستقبل على تفهم وضعها الإجتماعي الأساسي بإعتبارها زوجة وأما، وعلى النظر إلى الأطفال بإعتبارهم الطريق الأساسي لضمان إحترامها، والإعتراف بها من طرف المجتمع، ويكون الوسط العائلي الممثل الأفضل للمجتمع، حيث يكون ضغطه شديدا على الفتاة في جميع مراحل حياتها، وبخاصة عند البلوغ، ويتمحور هذا الضغط حول ثلاثة أسئلة جوهرية: " ألم تتزوجي بعد "؟ ثم بعد الزواج " لماذا لم تنجبي بعد"؟ وإذا اكتفت بعدد قليل من الأطفال، وبخاصة إذا لم يكن بينهم ذكور، يبقى المجتمع يترقب ويحاول اقناعها لمواصلة ومهمتها.
من بين مؤيدي هذا الإتجاه على مستوى التنظير نجد **بارسونز Parsons**، والذي من خلال نظريته حول التكامل المتبادل يرى أن أدوار وأسلوب حياة الجنسين (الرجل والمرأة) هي ذات طابع معبر، فالرجل هو رب الأسرة ومعيلها، والمسؤول الرئيس عن النظام المفروض على الأولاد وتربيتهم، أما المرأة فهي بطبيعتها عاطفية تضمن وحدة الجماعة وتغمرها بالحنان والعاطفة الضرورين.

كما يرى في تحليله لبناء الأسرة النووية أن في كل الجماعات الصغيرة ميلا لظهور تباين في الأدوار فهناك أفراد تختص بالأدوار الرئاسية، وآخرون يختصون بالأدوار القانونية التابعة. فالأول له توجيهات خارجية خاصة بحل مشاكل البيئة الخارجية. والثاني له توجيهات داخلية خاصة بحل التوترات الداخلية، وهكذا فإن المستوى الأول يعبر عن تباين في القوة بينما الثاني يشير إلى التباين في الأدوار التي هي إما أن تكون أدوار وسيلية أو أدوار معبرة، فالأنشطة الوسيلية عبارة عن جوانب التكيف وتحقيق الهدف للنسق المحوري، والأنشطة المعبرة هي جوانب التكامل والتوتر لهذا النسق[17].

1-2- الأدوار الجنسية كمصدر للصراع

ترى نظرية الصراع أن كل النظم الإجتماعية تتميز بعلاقات إستغلال بين أصحاب القوة وبين الضعفاء العاجزين، والنظام الأسري أحد هذه النظم التي تتميز بتقسيم واضح ومميز للأدوار الإجتماعية مبني على أساس النوع، وفي هذا الإطار يرى **فريدريك إنجلز** أن أهم وحدة اجتماعية في المجتمع الرأسمالي هي الأسرة، وهي تمثل المصدر الأساسي لإضطهاد المرأة، فالزوج هو البرجوازي والزوجة تمثل البروليتاريا حسب التعبير الماركسي[18].

لقد ألح **" أنجلز "** سنة1881 في كتابه " أصول العائلة والملكية الخاصة والدولة " كما فعل **" ماركس** من قبل ذلك في كتاب " الأديولوجيا الألمانية " سنة 1846 على أن أول تقسيم للعمل قد كان بين الرجل والمرأة كما أن أول قمع هو ما مارسه الرجل على المرأة، يشير **إنجلز** إلى أن هذا القمع هو أفتتح إلى جانب الرق والملكية الخاصة، إذ أن رفاهة وتطور بعضهم يتم عبر آلام واستلاب الآخرين.

يرى **غارودي** أن النساء تسيج بكامل معنى الكلمة في المنزل، وقد بلغ هذا النظام قمته خلال القرن التاسع عشر، ثم تطور قدما نحو توزيع أدوار الجنسين في الأسرة، فتركت للمرأة مهام الأعمال المنزلية[19].

فبإدراك النساء لوحدة مصالحهن يتوحدن ويقررن التغيير ضد الأزواج أو الوالدين، والرجال المسيطرين بصورة عامة، ويقررن إعادة توزيع مصادر القوة والمال والتعليم وفرص العمل وغيرها.

ويعتقد **كارل ماركس و فريدريك انجلز** بأن هذا الصراع أوضح مثال للعداء الطبقي والنوعي الموجود بين الأفراد، إذ يسيطر الرجال على النساء ويستغلونهن إستغلالا كبيرا، لإعتمادهن على الرجال من خلال مؤسسة الزواج[20].

إن التقسيم والإختلاف في الأدوار هو مصدر صراع، وأن نتيجة هذا الصراع هي التغيير الإجتماعي الذي يقود إلى تغير في القيم والمعايير، والذي قد يؤدي إلى تغير في الأدوار ولصالح الجنس المستغل من النساء.

إن نظرية الصراع لا تهتم بالكيفية التي يمكن أن تجعل الأفراد يقومون بوظائفهم – أدوارهم- وأعمالهم اليومية وعلى كيفية التوفيق والتعاون للقيام بها بالرغم من صراعهم[21].

مارست هذه الوضعية البائسة ومازالت تمارس ضغطا نفسيا على المرأة أشعرها بأنها غير جديرة وأن عليها أن تلتزم مكانة دونية، وتبعية كونية وتراتبية إجتماعية، إن هذه الوضعية النفسية الصعبة أنتجت أوضاعا إجتماعية أصعب، وأفرزت فئات نسوية شكلت نماذج إستجابية، يقول **ألبير هيرشمان Allbert Hirschman** " أن الفرد حين لا يرضى على مصيره فلا توجد أمامه إلا ثلاث إحتمالات وهي: المقاومة أو الإنسحاب أو الإستسلام " .

فمن النساء من انسحبت ومن هن من استسلمت ومن هن من قاومت، واعلنت الإحتجاج وطالبت بالتغيير.

في خضم هذا الصراع تبلور تيار قوي مناصر لقضايا المرأة، ضم العديد من الحركات النسوية ذات التوجهات والإيديولوجيات المختلفة، لكن شعارها واحد هو المساواة بين الرجل والمرأة.

فإلى أي مدى ساهمت هذه الحركات في تموقع المرأة ضمن الخريطة الإجتماعية الحديثة؟.

2- تيار مناصرة قضايا المرأة: ثورة سلمية

إن المنعرج التاريخي الذي ساهم في تغيير أوضاع المرأة في العالم، هي الثورات الصناعية في القرن 19، حيث ساهم السياق الإقتصادي الإجتماعي في خلق طبقة من النساء عاملة في المصانع بعدما كن

يعملن منذ زمن طويل في المنازل، كانت لهذه التحولات أثر هام ، إذ سمحت بإستغلال ذاتي أكبر للنساء اللواتي يحصلن على أجر – وإن كان أدنى من أجر الرجل- كما غيرت الهجرة من الريف إلى المدينة حياة الكثيرات. ومعه أيضا ظهرت أولى حركات مناصرة قضايا المرأة، في البلدان الغربية وكانت جد غنية ومتنوعة، ولكن كان القاسم المشترك بينها هو التأكيد على المساواة بين النساء والرجال، ومحاربة جميع أشكال التمييز التي كانت تعاني منها النساء في مجال التعليم والعمل والتصويت. منذ الأصل انقسم تيار مناصرة قضايا المرأة إلى تيارين، تيار يطالب بالمساواة بشكل مطلق، وتيار يطالب بالمساواة على اساس الإختلاف، يرى التيار الأول أنه من الضروري خوض الصراع من أجل تحقيق المساواة بين جميع الناس، ويرى الثاني أنه من الضروري المطالبة بالمساواة على أساس الإختلاف، لذلك يطالب بقوانين خاصة بالنساء في مجال الشغل وخصوصا بالنسبة للأمهات، لهذا السبب تم الحديث في ثلاثينات القرن الماضي عن تيار مناصر لقضية المرأة يوصف **بالأمومي** تحفزه الفكرة القائلة بأن " الأمومة هي وظيفة إجتماعية "، ولا زال التعارض بين التصورين قائما إلى اليوم، لأنه حتى وإن تغير المعجم فلا زلنا نميز ما بين التيار الذي يدافع عن كونية المساواة، والتيار الذي يركز على الإختلاف الماهوي الطبيعي في تحقيق المساواة بين الجنسين، وفي ظرف قرن من الزمان 1850 – 1950 حدثت ثلاثة تطورات كبرى فيما يخص ثلاث قضايا أساسية وهي: التعليم، العمل وحماية الأمهات العاملات، التصويت[22].

فيما يخص الحق في التعليم (الإبتدائي، االمتوسط، الثانوي، والعالي) كمكسب لم يتم الحصول عليه إلا سنة 1950 .

وقد نظمت الأمم المتحدة ندوات كبرى: ندوة **Jomtien** في تايلاند سنة 1999، وندوة دكار سنة 2000 التي أسفرت نهايتها عن " الإعلان العالمي حول التربية للجميع. أما الحق في العمل وحماية الأمهات العاملات فقد صادق المكتب الدولي للعمل – حديث التكوين أنذاك- في سنة 1919 على إتفاقية واشنطن، التي تطالب بعطلة أمومة من ستة أسابيع مع أداء الأجر الكامل، وبمجانية العلاج، وبالموازاة مع الإجراءات المتخذة لصالح الأمهات طالبت بعض الحركات المناصرة لقضية المرأة بقوانين خاصة لحماية النساء في العمل، في حين أن الحق في التصويت والترشيح كانت بدايته مع القرن العشرين، حيث أحرز تقدما كبيرا ما بين 1910 و 1930، وذلك حين مكنت 32 دولة النساء من الحق في التصويت.

بالمحصلة أسفرت نضالات هذه الحركات على الكثير من النتائج، فمنذ الخمسينيات من القرن الماضي إلى اليوم تطور وضع المرأة، وأدى التقدم الهائل الذي تحقق إلى ثورة حقيقية في أنماط الحياة، يكفي أن نشير إلى ان القانون الدولي أكد في ميثاق الأمم المتحدة سنة 1945 على المساواة في الحقوق بين الجنسين (رجال ، نساء)، ويعتبر هذا الأمر نتيجة صراع تم خوضه منذ القرن التاسع عشر من طرف المناصرات لقضية المراة، ومن طرف المجلس الدولي للنساء لدى عصبة الأمم المتحدة منذ سنة 1919.

وأنشأت الأمم المتحدة 1946 وكنتيجة منطقية لهذا البند " لجنة وضع المرأة " CSW المكلفة بدراسة الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتربوية.

وقعت الدول الثمانية والخمسون الأعضاء آنذاك في منظمة الأمم المتحدة في سنة 1984 على " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[23] " الذي يؤكد على المساواة بين الجنسين في ديباجته وفي المادة 02 التي جاء فيها: **" لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع أو الرأي سياسيا، وغير سياسي، أو الأصل الوطني، أو الإجتماعي، أو الثروة، أو المولد أو اي وضع آخر ".**

وكانت " لجنة وضع المرأة " هي المبادرة لتنظيم السنة الدولية الأولى للمرأة سنة 1975، وتنظيم " عقد الأمم المتحدة للمرأة ". من سنة 1976 إلى سنة 1985، وتنظيم أربع مؤتمرات كبرى حول المرأة: مؤتمر مكسيكو سنة 1975، مؤيمر كوبنهاجن سنة 1980، مؤتمر نيروبي سنة 1985، ومؤتمر بكين سنة 1995.

هذه المؤتمرات هيأت لعقدها الدول الأعضاء، لكي تقدم فيها وتحلل المشاكل الكبرى التي تواجهها النساء، إلى صياغة برنامج عمل وبرنامج متابعة.

كما قامت " لجنة وضع المرأة " أيضا بإعداد اتفاقية " القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة " CEDAW والتي تضم 30 مادة تم تبنيها سنة 1979، وصودق عليها من طرف 20 بلدا، وتم تطبيقها إبتداء من 1981.

إن إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تحدد التمييز فيما يتعلق بالحقوق السياسية والمدنية والإجتماعية والعلاقات ما بين الجنسين والإنجاب، وتقدم الدول تقريرا أوليا حول وضع المرأة في لحظة إنخراطها في هذه الإتفاقية ثم تقديم كل أربع سنوات تقارير دورية، يتم فحصها من طرف لجنة خبراء، والتي تصوغ ملاحظات وتوصيات، بالشكل الذي يحقق تراجع كل اشكال التمييز.

تعتبر هذه الإتفاقية من أكثر الإتفاقيات التي حظيت بالتصديق عليها في العالم، في سنة 2012 بلغ عدد الدول التي تبنتها 187 دولة من بين 193 دولة عضو في منظمة الممم المتحدة. ولكن العديد من الدول صادقت عليها مع إبداء عدة تحفظات، نجد 30 دولة أدلت بتحفظات عن المادة 16 التي تؤكد على المساواة في الحقوق داخل علاقة الزواج و20 دولة أدلت بتحفظاتها حول الحرية الجنسية[24]، ومن بينها الجزائر، كما أنشأت منظمة الأمم المتحدة سنة 2010 " هيئة الأمم المتحدة للمرأة ".

تفتح الحركة النسوية في وحدتها العميقة ودلالتها النموذجية أفقين يمكن تنسيقهما ولا شك، لكنهما مختلفان ويمثلان زمنيا مرحلتين:

المرحلة الأولى وسمتها **سيمون دي بوفوار** " وبأي قوة " وهي تنزع إلى مطالبة للنساء بالحق في المساواة، إنه البرنامج المحدد بكل وضوح منذ 1949 في استخلاصات كتابها " الجنس الآخر: " عالم يكون فيه النساء والرجال متساوين ... تتعلم النساء ويربين تماما مثل الرجال، ويعملن في نفس الشروط وبنفس الأجور، وتسمح الأخلاق بالحرية الجنسية لكن العمل الجنسي لا يعتبر " خدمة " مأجورة، بل يتحتم على المرأة الحصول على عيشها بوسيلة أخرى، ويرتكز الزواج على إلتزام حر يحق للزوجين فضه كلما أرادا ذلك، وتكون الأمومة حرة، أي يسمح بتنظيم النسل ".

أما المرحلة الثانية فترتبط بالحق في الإختلاف، فلم يعد يكفي مطالبة النساء بموقع مساو الموقع الرجال، ضمن نفس مجتمع الهيمنة، بل المطالبة في غمرة حركة النساء بمجتمع يتجاوز أنواع التسلط.

تتقاطع الحركة النسوية بكل تنوعاتها مع أشكال التحرر الشامل، وللمرأة دور ثوري، بدءا من اللحظة التي انتقلت منها الحركة النسوية من المطالبة بالحق في المساواة إلى المطالبة بالحق في الإختلاف، فأنفتح بذلك أفق خلق مجتمع مختلف[25].

في كل الحالات هدف حركة مناصرة قضايا المرأة هو تغيير غايات المجتمع، وأهدافه ووضع نهاية لنظام إجتماعي بني منذ ستة ألاف سنة على مختلف أنواع التسلط.

رغم تنوع الحركات النسوية إلا أنها تمتاز بالتقارب، ووحدة الهدف الذي ترمي إليه لتصبح في النهاية تشكل حركة واحدة، وهي ليست حركة منعزلة جزئية، بل لها سمة شاملة بالنسبة لكل نضالات التحرر الأخرى، وسمة تنبوئية بنهاية كل أشكال التسلط، وهي بهذا المعنى الدقيق تهدف إلى محاربة كل أنواع الهيمنة.

لقد تغير وضع النساء تغيرا عميقا حين تم تحقيق مطالبهن، والدفاع عن حقوقهن من طرف اللذين فهموا وآمنوا بأن أي بلد لا يتقوى إلا تعلمت نساؤه، ورخص لهن بالعمل، واستفدن من تدابير الحماية.

إن حصول المرأة على حقوقها تحت مظلة القانون سمح لها بأن تخوض غمار التنمية، واصبح لها بالإضافة إلى دورها الإنجابي أدور أخرى.

3- دور المرأة في التنمية

يعرف الإعلان العالمي للحق في التنمية 1986 التنمية على أنها: " مسار إقتصادي وإجتماعي وثقافي وسياسي شامل، يهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية كل السكان، وكل الأفراد بالإعتماد على مشاركتهم الفاعلة والحرة، والتقاسم العادل للخيرات الناتجة عن تلك المشاركة[26]". **(المعادي، د.س، ص 2).**

بعبارة أخرى فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، مع تاكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من

الفقر واللامساواة، تشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات، ومن ثمة لا بد أن تعنى التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها.
ينطلق منهج المرأة والتنمية من أساس أن عمليات التنمية تسير بصورة أفضل وتزداد فعالية إذا قدرت مجهودات المرأة داخل البيت وخارجه، بدلا من أن يبقى إنتاجها يتسم بالإختفائية الشاملة واللامكافئة، ويشير هذا البعد أيضا إلى قمع النساء إقتصاديا في الهياكل الإجتماعية.
يؤمن مؤيدو هذه الطريقة للمعالجة بأن تحرير المرأة لن يحدث إلا بفضل ثورة تستطيع التخلص من هياكل قمع الطبقات الإجتماعية.
أن مسالة المرأة والتنمية هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع، وإعطاؤهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية، وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة ومنطقية[27].
إن نجاح عملية التنمية مرهون بتكاثف جهود الجميع (الجنسين)، لذا قامت منظمة الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني بإعداد وتمويل وتأطير وتقويم سياسات النوع، بهدف التقليص من حجم الفقر وتعديل العلاقات ما بين النساء والرجال، إن جميع سياسات التنمية الحالية تتضمن منظورا مستقبليا للنوع، وحسب صندوق النقد الدولي F.M.I يجب " وسم التنمية بفكرة النوع لخلقها "، تحث هذه السياسات بالخصوص على الولوج لمجال العمل، والذي يعتبر ضروريا لتحقيق التمكين للنساء.
يوضح المختصون أن تحسين وضع النساء ليس ضرورة للنساء فقط ولكنه ضرورة للإنسانية كلها، ويطالبون بأن يؤخذ هذا الأمر بعين الإعتبار في جميع سياسات التنمية: إن الأمر يتعلق بإدماج النوع – الجندر –[28].
قبل الحديث عن الجندر والتنمية GAD ينبغي الإشارة إلى أن الجهود الأولى في سبيل إدماج المرأة في عملية التنمية قد بدأت في سبعينيات القرن 20، وانصبت حول إبراز الأدوار المهمة التي تؤديها النساء، وعلى إعداد الوثائق عن وضع المرأة الذي لا يتسم بإنصافها في المجتمع، ولا ضمن عملية التنمية، سمي هذا الإتجاه آنذاك بـ " المرأة في التنمية " " WID " وقد ركز على أدوار المرأة الإنتاجية، وإشراكها في العمليات التنموية، وعمد إلى مجموعة من الإستراتيجيات منها:
. تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة.
. تحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية.
جاءت المشاريع المتعلقة بـ " المرأة في التنمية " " WID " نتيجة الإدراك بأن مساهمات المرأة لم تؤخذ بعين الإعتبار، مما أدى إلى فشل العديد من جهود التنمية، فقد تم تطوير مشاريع " المرأة في التنمية " بهدف إشراك النساء في المساعدات والمبادرات التنموية بوصفهن مشاركات ومستفيدات[29].
يؤكد **" أمارتيا سين " Amartya Sen** الحائز على جائزة نوبل في الإقتصاد 1998 أنه كلما تطور دور النساء كفاعلات كلما كان تعرضهن لكل اشكال التمييز أقل ويقول: " إذا سمحت وظيفة الفاعل للنساء بإنقاذ حياة الآخرين، فإن المر يتعلق أولا بحياتهن[30]".
ومع نهاية سبعينيات القرن نفسه ظهر اتجاه آخر ركز على العلاقة بين المرأة وعملية التنمية بدلا من مجرد التركيز على الإستراتيجيات سمي WAD.
في هذا الصدد تقول الباحثة الإقتصادية **استير ديفلو Esther Duflo : "** إن تحسين وضع النساء والتنمية الإقتصادية مترابطان بشكل وثيق، فالتنمية في حد ذاتها ستقود إلى تحسين وضعية النساء، وتحسين وضع النساء سيقود إلى تطور في عملية إتخاذ القرار التي ستؤثر بدورها في التنمية[31]".
والنتيجة هي أنه لتنمية بلد معين يجب تمكين النساء عن طريق التعليم والحصول على العمل، وتطوير استراتيجيات ووسائل تحقيق الأهداف.
بالرغم من الجهود الحثيثة والرامية إلى تحسين أوضاع المرأة، إلا أن من بين نتائج مؤتمر بكين 1995 هو استمرارية الفقر في أوساط النساء، والتفاوت فيه بين النساء والرجال، مما أوح بفكرة مناقشة التنمية في ظل مقاربة النوع الإجتماعي – الجندر والتنمية GAD .

1-3 - الجندر - النوع الإجتماعي والتنمية GAD .

ينتمي مفهوم النوع الإجتماعي – الجندر – إلى أدبيات الحركة النسوية أو ما أسميناه – تيار مناصرة قضايا المرأة – ظهر في ثمانينيات القرن العشرين، لوصف خصائص الرجال والنساء المحددة إجتماعيا في مقابل تلك الخصائص المحددة بيولوجيا، وكإتجاه عام فإن المصطلح يشير إلى التفرقة بين الذكر والأنثى على أساس الدور الإجتماعي لكل منهما، إنه الهوية الجنسية للفرد كذكر أو أنثى، كما تحددها الثقافة. ترى **رجا بن سلامة** أن الجندر " النوع الإجتماعي " :" هي أساسا مقولة ثقافية وسياسة تختلف عن الجنس بإعتباره معطى بيولوجيا، وتعني الأدوار والإختلافات التي تقررها وتبنيها المجتمعات لكل من الرجل والمرأة، والبحث في الجندر يمكننا من تعويض المهاوية البيولوجية بالبنائية الثقافية، بحيث يتبين لنا أن الإختلاف بين الرجل والمرأة مبني ثقافيا وايديولوجيا، وليس نتيجة حتمية بيولوجية، ثم إن هذا المفهوم أداة فعل في الواقع، وبحث في مجال التنمية من حيث التقسيم إجتماعي للأدوار[32]".

على هذا الأساس، تتم عملية إشتقاق كل المضامين والدلالات الإجتماعية الأخرى للوظيفة والدور. فالمعنى المتعارف عليه لمفهوم الجندر يتجلى في الأدوار الإجتماعية التي يتم تشكيلها ثقافيا في إطار مجتمع ما وفرضها تلقائيا على كل جنس بعينه، فيتوقع المجتمع بالتالي إلتزام كل فرد منه تبعا لجنسه بتلك الأدوار وما تحمله من مشاعر وقيم مع التعبير عنها في السلوك اليومي.

في هذا المقام علينا أن نشير أن المرأة تتعرض لعملية تبخيس دائم لجهدها، مما يسمح للرجل بإستغلال هذا الجهد دون مقابل، كما تتعرض لتبخيس إمكاناتها، مما يدفع بها دوما إلى مواقع إنتاجية ثانوية بعيدة عن الخلق والإبداع، فهي تعطى دوما الأعمال الثانوية او الهامشية أو الرتيبة التي تخلو من الإبداع، وتظل في حالة تبعية للرجل الذي يحتكر الأعمال الأساسية مما يتيح له ببسط نفوذه عليها.

ويقسم العمل عادة إنطلاقا من إعتقاد ضمني بالدونية المهنية للمرأة، إن الأمر لا يستند إلى أي أساس بيولوجي أو ذهني، بقدر ما هو نتاج عملية تشريط اجتماعية تخضع لها المرأة منذ نعومة أظافرها، فمنذ البداية حرمت المرأة في المجتمع التقليدي المتخلف كل فرص الإرتقاء النفسي والذهني وكل فرص التقدم المهني من خلال سجنها في البيت، وفرض مهمات الخادم عليها (كنس، مسح، غسل...) بينما احتفظ الرجل بالأعمال ذات القيمة، مترفعا عن أعمال المنزل التي تستنزف كيان المرأة بحجة أنه كاسب القوت، ومعيل الأسرة، وأن له حق الخدمة على زوجته التي ستجوع وتعرى من دونه، لقد فرض على المرأة وضع لا خيار لها فيه سوى الرضوخ لهذا المستوى الذي يستنزف كيانها دون مقابل[33].

تؤكد الدراسات أن " الإناث أكثر قابلية لتأثير المجتمع وما رسمه لهن من دور خاص بهن يتسم بالسلبية والتبعية، وفي تهيئتهن لدور الأنثى كأم، وزوجة أو ربة بيت تابعة لسيطرة الرجل، فثقافة وحضارة المجتمع هما اللتان تحددان وضعية المرأة، ويكون ذلك خلال التنشئة في الأسرة، وفي أنماط التحصيل الدراسي أو في التوجيه إلى إختيار مهن بهدف تقوية ودعم الإحساس بالجنس، وفي خلق ما بينهما من فروق تجعل المرأة أقل طموحا من الرجل في مشاركتها الإجتماعية، وأكثر شغلا بأمور الزواج والجنس وإرضاء الرجل[34].

لذا جاء اتجاه الجندر والتنمية (GAD) بهدف تنمية المرأة ومحاولة إدماجها بكافة الأنشطة الحياتية، وتحديد العلاقة بين الرجل والمرأة، وإدراك الأسباب التي تكمن وراء تحقيق الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائما، إنه التحول من تنمية المرأة إلى تنمية النوع الإجتماعي، بإعتبار أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية لذا جاء هذا التصور لتنظيم العلاقات بين المرأة والرجل وأخذ أدوار المرأة والرجل في الحسبان لدى المختصين. والإقرار بأدوارها الإنتاجية والمجتمعية المتكاملة عن طريق الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع، دون تمييز بينهما، يهدف هذا الإتجاه من تمكين المرأة إجتماعيا وإقتصاديا وسياسيا لكي تكون عنصرا فاعلا في المجتمع[35].

لقد برز منظور النوع الإجتماعي – الجندر- كمنهجية تعكس قدرة أكثر إتساعا وشمولا على تفسير الفجوة النوعية بين الرجل والمرأة في كل مجتمع في إطار ظروفه الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية، ويعمل هذا المنظور كإطار تحليلي دون أدوات الكشف عن العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، والكشف عن التفاوت بين الجنسين من حيث قدرة كل منهما على إكتساب الموارد والسيطرة

عليها، كما يكشف هذا المنظور عن التفاوت بين الجنسين في المشاركة في صنع القرار داخل الأسرة، المجتمع، ومكان العمل.
تم تطوير مقاربة النوع الإجتماعي ردا على فشل مشاريع " المرأة في التنمية " في إحداث تغييرات نوعية طويلة الأمد في المكانة الإجتماعية للمرأة، تركز مقاربة النوع الإجتماعي والتنمية GAD على القوى الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدد كيفية الإختلاف بين الرجل والمرأة من حيث المشاركة في موارد المشاريع ونشاطاتها، والإستفادة منها والتحكم بها، وتنتقل هذه المقاربة من التركيز على النساء كمجموعة، إلى التركيز على العلاقات المحددة إجتماعيا بين النساء والرجال، وهذا ما يعتبر تطور نوعي في أفكار النظرية النسوية، ويبين نضجا وواقعية ومنطقية أكثر مما كانت عليه سابقا.
آمن الفكر النسوي أن العمل النسوي فعلا سياسيا، سعى إلى تحسين أوضاع النساء على أرض الواقع، واتخذ من مفهوم الجندر أو النوع الإجتماعي منهجا فكريا وأداة تحليلية، فالفكر النسوي في جوهره أداة تمكين والنوع الإجتماعي أداة تنفيذ.
مما سبق يتبين أن مدخل النوع الإجتماعي – الجندر – يجب أن يأخذ بعين الإعتبار ما يلي[36]:
. تحليل الأدوار المختلفة للنساء والرجال داخل المجتمع الواحد، ومعرفة العلاقة التكاملية بينهما.
. التعرف على توزيع القوة بين النساء والرجال في المجتمع وتقوية الإعتماد على الذات للأفراد والمجتمع.
. تفهم أن للنساء والرجال أدوارا مختلفة تتأثر بصورة مباشرة، وغير مباشرة بالمشاريع التنموية.
. أن التنمية التي لا تناسب المرأة لا تعتبر تنمية، ومشاكل التنمية يجب النظر إليها من خلال منظور المجتمع المحلي متضمنا النساء، كما أن الحلول المقترحة يجب أن تعكس رأي أفراد المجتمع المحلي وبخاصة النساء.
. فلسفة الجندر والتنمية GAD تقوم على تكامل الأدوار لا تفاضلها.
تقر مقاربة النوع الإجتماعي – الجندر – بأن للمرأة أدوار حددتها تصورات ونظم القيم والثقافة السائدة في المجتمع، والناتجة عن عملية التطبيع الإجتماعي في الأسرة والمؤسسات المجتمعية الأخرى، وإن توزيع الأدوار الجندرية ساهم بشكل كبير في خلق أدوار جديدة للمرأة، فبالإضافة إلى دورها الإنجابي أصبح لها دور إنتاجي ودور مجتمعي[37].

3-1-1 - الدور الإنتاجي للمرأة

ما زال الكثير ينكر بشكل عام دور المرأة الإنتاجي، مرتكزا في ذلك على التعريف المحدود لهذا المفهوم (بضائع، خدمات، بيع، تبادل)، أو مكتفيا فقط بتقييم عملها عندما يكون مأجورا. علما بان العمل المأجور يشمل الأعمال التي تتقاضى المرأة عنها أجرا في قطاعات العمل المختلفة، سواء أكانت تعمل لحساب الغير (قطاع عام، قطاع خاص) أم في مشاريع لحسابها الخاص.
إلا أن الرؤية قد تطورت الآن وأصبحت هناك مطالبة بتقييم كل مجهودات المرأة، وتندرج ضمن هذه المجهودات الأعمال الإنتاجية المتعددة التي تقوم بها المرأة في محيط الأسرة وخارجه[38].

3-1-2- الدور المجتمعي للمرأة

يشمل نشاطات تقوم بها النساء على مستوى الجماعة أو المجتمع، وتعتبر عملا تطوعيا غير مدفوع الأجر، وهذه النشاطات تنظيمية على المستوى السياسي الرسمي، مما يعني أن المراة أصبحت تشارك في الحياة العامة والسياسية، أي أصبحت مواطنة، لها علاقات مع الدولة التي تنتمي إليها، وكذلك لها علاقات مع المواطنين أنفسهم أي لها مجموعة من الحقوق وعليها مجموعة من الواجبات.
علينا في الأخير أن نقر أن أدوار المرأة الإجتماعية بطبيعتها الأنثوية لها علاقة بمكانتها، وأن هذه الأخيرة تتحدد بمجموع الحقوق والواجبات، وأن أدوار المرأة تتغير تبعا للتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمع.

4- في سبيل تناغم الأدوار

يرى **روجيه غارودي** بنظرته الفلسفية النقدية، ومن خلال كتابه (من أجل إرتقاء المرأة) أنه لا يكفي أن يعترف القانون بحق المرأة في المساواة، إذا لم تكن لها نفس امكانات الرجل في الواقع، فهذه المساواة تبقى شكلية، بل إنها قد تكون ظلما فهو يقول: " إن المطالبة بمساواة النساء تتخذ اليوم معنى جديدا فلم يعد البحث يتناول فقط المساواة من حيث المبدأ،(المساواة القانونية والإقتصادية أو السياسية. لأن المساواة نفسها ظلما إذا لم تكن الإمكانيات عند نقطة الإنطلاق هي نفسها، وإذا كان نظامنا الإجتماعي يحرم أكثرية النساء من هذه الإمكانات.[39] ".

إن غارودي إذ يعلن دعمه للحركة التحررية النسائية، فإنه يؤكد بأن الهدف من هذه الحركة لا يعني إحلال النظام النسائي بدل النظام الذكوري، بمعنى إستبدال هيمنة بهيمنة أخرى بقدر ما يعني تحقيق التحير الإنساني الشامل، ومن ثمة بناء مجتمع إنساني على أساس التوازن والتناغم بين اعضائه نساءا ورجالا، وفي ذلك يقول:" ليس المقصود مطلقا أن تواجه المساهمة الذكورية بما قد تكون المساهمة النسائية في بناء المجتمع والحياة، معتبرين إحداهما نافية للأخرى، بل المقصود تبيان إلى أي حد يمكن إكمال بعضهما البعض، وكيف أن استبعاد المساهمة النسائية في ابداع الثقافة وإنشاء الدولة يشكل إفقارا إنسانيا[40].

على المرأة – من وجهة نظرنا – أن تتجاوز مطلب المساواة إلى المطالبة بالإعتراف والإختلاف بين الجنسين، أي اثبات وجود هوية أنثوية، بمعنى التركيز على خصوصية خبرة المرأة وقيمتها وسيكولوجيتها.

أثبتت الدراسات وجود فروقا أساسية لا سبيل إلى تجاهلها بين الجنسين أو النوعين، ليس هذا فحسب، بل إنه يوجد أيضا لكل جنس منهما توجهات أخلاقية مميزة عن الآخر، وهذا الإختلاف لا ينقص من قيمة المرأة بقدر ما يعني الإعتراف. بالنظر إلى أهمية وقيمة ما تحمله من صفات وقيم أنثوية تمثل مكسبا لها يعطيها الحق في المنافسة، والقدرة على العطاء والنماء والتفتح، ومن ثم إثراء الحضارة الإنسانية والإبتعاد عن الإختلالات التي لحقتها من جراء الهيمنة الذكورية[41].

على المرأة إذا تكثيف جهودها وتطوير إستراتيجياتها في سبيل التغيير الجذري للعلاقات الإجتماعية القائمة، التي يهيمن عليها النظام الذكوري، فالمسألة ليست حقوق ومطالب فحسب، بل هي قيام بواجبات وادوار ونضالات وكفاح مستمر في سبيل مراجعة وإستجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنيان الإجتماعي، الذي يجعل من الرجل حسب ما ترى **شيفرد : " هو** المركز هو الإنسان، والمرأة جنسا ثانيا أو آخر في منزلة أدنى، فتفرض عليها حدودا وقيودا، وتمنع عنها إمكانات النماء والعطاء، فقط لأنها أنثوية، لتبدو الحضارة في شتى مناحيها إنجازا ذكوريا خالصا، ويوطد سلطة الرجل وتبعية أو هامشية المرأة[42]".

على المرأة أن تعمل على الإنتقال من الهامش إلى المتن، وإلغاء قاعدة المفاضلة التي أدخلتها هذا الهامش مرحلة زمنية بوصفها تابعة للرجل، ولا يكون ذلك إلا برفض القوالب السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية التي تحجرت وسدت طريق التطور.

لا شك أن أهم ثنائية قام على أساسها الكون واستمرت الحياة بفضلها هي الثنائية الأزلية الضدية الذكر/الأنثى، فالإختلاف الجنسي شرط ضروري ولازم للحياة لضمان الإستقرار، وهذا يعني أن المرأة إنسان بذاتها لا بغيرها.

على المرأة أن تكون كيانا مستقلا كامل الإنسانية، وترفض أن تكون الجنس الآخر أو الجنس الثاني المقابل لجنس الرجل، تعد **سيمون دي بوفوار** من الرائدات اللواتي وقفن عند واقع المرأة المختزل فهي تقول: " فالبشرية ذكر، والرجل يعرف المرأة ليس ذاتها ولكن منسوبة إليه... فهي تتحدد وتتشكل نسبة للرجل... فهو الموضوع وهو المطلق... وهي الآخر[43]".

خلاصة

علينا في الأخير أن نقر أن أدوار المرأة الاجتماعية لها علاقة بطبيعتها الأنثوية وكذا بمكانتها الاجتماعية، وأن هذه الأخيرة تتحدد بمجموع الحقوق والواجبات، وأن أدوار المرأة تتغير تبعا للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع.

إن تواجد المرأة في قلب تحولات كبرى مست مناحي الحياة الاجتماعية، أدى إلى تكثيف درجة التفاعل والتبادل، مما أسفر عن تغيير الأعراف التي تمس حقوقها، وباعتبار الأعراف الاجتماعية عنصرا متغيرا داخل الثقافة التي هي ذاتها تتطور وتتغير بتغير الظروف والأزمان، فإن المواطنة أصبحت هي القاعدة التي تضمن الحقوق والواجبات العامة، باعتبار حقوق النساء من حقوق الإنسان.

المراجع والهوامش:

1- Linton, R (1977) Fondement Culturel de la personnalité, tra : Andrée Lyotard. Paris : Bordas. P.87.

2- فالادون، سيمون كلابيه (1993) نظريات الشخصية. ط1. ترجمة: علي المصري، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

3- كريميو، إليزابيت (2015) وضعية المرأة في العالم. ترجمة: حنان قصبي و محمد الهلالي، المغرب: دار توبقال. ص 14.

4-Bourdieu, Pierre (1998) La domination masculine. Paris : Seuil, * liber *

5- كريميو (2015) المرجع السابق، ص 15.

6- Héritier, Françoise et autre (2011) La plus belle histoire des femmes. Paris : Seuil. P.31.

7- الحيدري، ابراهيم (2003) النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب. بيروت: دار الساقي. ص 274.

8- شرابي، هشام (1999) النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 11- ص 20.

9- Tillon, Germaine. (1966) Le Harem et Les cousins. Paris : 10 Seuil, *L'histoire immédiate*. P. 204

10- Bourdieu, P (1998) La domination masculine. P. 67.

11- كريميو (2015). المرجع السابق، ص 31.

12- بن سلامة، رجاء (2005) بنيان الفحولة. (أبحاث في المذكر والمؤنث). دمشق: دار بترا للنشر والتوزيع. ص 44.

13-www.un.org/ar/search

14-Camille, Lacoste-dujardin (1985) Des mères contre les femmes Maternité et Patriarcat au Maghreb. Paris : La découverte. P.89.

15-Bourdieu, P (1980) Le Sempratique. Paris : Ediditions de minuit. P128

16- Ibid, p.441.461

17- الخشاب، سامية (1987) النظرية الإجتماعية في دراسة الأسرة. ط2، القاهرة: دار المعارف. ص37.

18- درواش، رابح (2012) علم إجتماع العائلة. الجزائر: دار الكتاب الحديث. ص 123.

19- غارودي، روجيه (2012) مستقبل المرأة. ترجمة: محمود هاشم الودريني. سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع. ص 6-9.

20- الوحيشي، أحمد يسرى (1992) علم الاجتماع العائلي. طرابلس: منشورات الجامعة الوحيدة. ص 113.

21- درواش، رابح (2012) . المرجع السابق. ص 124.

22- كريميو (2015). المرجع السابق. ص 62-65.

23- UNESCO,* Rapport mondial de suivi sur L'EPT*, 2010

24- كريميو (2015) وضعية المرأة في العالم. المرجع السابق. ص91.

25- غارودي، روجيه (2012) مستقبل المرأة. ترجمة: محمود هاشم الودريني. سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع. ص73.
26- المعادي زينب (د.س) الجسد الأنثوي وحلم التنمية، " قراءة في التصورات عن الجسد الأنثوي. سوريا: المرصد الحر. ص 2.
27- مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الإجتماعي " الجندر " (2006) صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA . فلسطين: منشورات مفتاح رام الله.
28- كريميو (2015) المرجع السابق. ص 158.
29- حلمي، جيزل (1998) النساء نصف العالم نصف الحكم. ط1، لبنان: منشورات عويدات. ص 183.
30-Amartya, Sen (2000) Un nouveau modèle économique. Développement, Justice, liberté. Paris :Odile Jacob. P.197.
31-Duflo, Esther (2006) *Galité de sexes et développement économique,* in Ockrent Christine (dir), le livre noir de la condition des femmes. Paris : XO. P.777.
32- بن سلامة (2005) المرجع السابق. ص 25.
33- حجازي، مصطفى (2001) التخلف الإجتماعي " مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور ". ط1، بيروت: المركز الثقافي العربي. ص 116.
34- شرابي، هشام (1997) البنية البطريركية " بحث في المجتمع العربي المعاصر ". بيروت: دار الطليعة. ص 40.
35- بحري، دلال (2014) النظرية النسوية في التنمية. مجلة المفكر. الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة. عدد 11. ص 78.
36- مسرد مفاهيم ومصطلحات. المرجع السابق. ص 28.
37- المرجع نفسه.ص 10-11.
38- ريان، سميث (2004) النسوية والمواطنة. ترجمة: أيمن بكر وسمر الشيشكلي، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 32.
39- Garaudy, R (1981) Pour L'avenement de la femme. Paris : éd AL bin Michel. P.271.
40- Ibid, p.46-47.
41- أوليفر، ليمان (2004) مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين. ترجمة: مصطفى محمود محمد. الكويت: سلسلة عالم الكتب. ص 183-184.
42- ليندا جين، شيفرد (2004) العلم من منظور الفلسفة النسوية. ترجمة: يمنى طرفي الخولي، الكويت: عالم المعرفة. ص 11
43- إيفلين، آشتون وآخرون (2005) النوع: الذكر والأنثى بين التمييز والإختلاف. ترجمة: محمد قادري عمارة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة. ص 178.